الرئاسة الفلسطينية تندد بالاقتحامات الإسرائيلية

الضفة الغربية: مستوطنون يدعون لاغتيال الرئيس عباس

لوحة داعية لاغتيال عباس

إصابة فلسطيني خلال مواجهات مع الاحتلال على حدود غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: نشر مستوطنون إسرائيليون لوحات على الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، لاغتيال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بسبب مواقفه، ورفضه الاستجابة للمطالب الإسرائيلية.

ووزع المستوطنون اللوحات قرب حاجز حوارة العسكري والطريق الواصلة بين طولكرم ونابلس قرب مستوطنة يتسهار جنوب نابلس، وكتب عليها عبارة «لتصفية الفتلة».

وقال أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، إن «حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تبعات الدعوات التحريضية الصريحة لاغتيال الرئيس محمود عباس»، وأضاف أن «هذه الدعوات تتزامن مع حملة مدروسة ومنهجة ومتواصلة من التحريض على أبناء شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة، وسط خروقات تصعيدية متسارعة وعدوان مستمر على الأرض والإنسان الفلسطيني».

وتابع أن «إعلانات قتل رئيس الشعب الفلسطيني تشكل إعلاناً للاغتيال العلني لمسار السلام الذي ينتهجه الرئيس والقيادة الفلسطينية، والقضاء على حل الدولتين ودعوة إلى فتح المنطقة على مواجهات وأعمال عنف تتحمل مسؤوليتها حكومة الاحتلال وإدارة ترامب التي شجعت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تصعيد ممارساتها وأعمال التطهير العرقي بحق شعبنا وفرض نظام الأبارتهايد».

ومن جانبها، حذرت حركة فتح، الحكومة الإسرائيلية من تداعيات هذه المقدمات للجريمة، وحملتها كامل المسؤولية عن أي مساس برئيس الشعب الفلسطيني، مشيرة إلى أنه لن تستطيع حصر مدى تداعياتها، مطالبة بمحاسبة المسؤولين في حكومة الاحتلال على رعايتهم للإرهاب والجريمة، والعمل مع مؤسسات القانون الدولي لإيقاف المسؤولين عن اغتيال الرئيس الراحل ياسرعرفات أمام الجنائية الدولية.

من جانب اخر أعلنت مصادر طبية فلسطينية في المستشفى الأهلي في الخليل، استشهاد شاب فلسطيني بعد إطلاق النار عليه قرب جدار الفصل العنصري في بلدة إذنا غرب مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وقالت المصادر العبرية إن جنوداً من جيش الاحتلال الإسرائيلي أطلقوا النار على شاب فلسطيني بدعوى الاشتباه في نيته الاعتداء على أهداف إسرائيلية عند وجوده قرب جدار الفصل العنصري، ونقلته طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المستشفى الأهلي.

وقالت مصادر فلسطينية محلية في البلدة، إن الاحتلال أطلق النار على شاب فلسطيني كان يحرق نحاساً قرب الجدار، ما أدى إلى استشهاده.

من جهتها نددت الرئاسة الفلسطينية باقتحام الجيش الإسرائيلي الإثنين، مدينة رام الله ومبنى وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية (وفا).

وقالت الرئاسة في بيان، إن الرئيس محمود عباس «سيجري سلسلة من الاتصالات العاجلة مع عدة جهات عربية ودولية من أجل تحمل مسؤولياتها تجاه التصعيد الإسرائيلي الخطير المتمثل بمواصلة الاقتحامات للمدن الفلسطينية، واستمرار جرائم المستوطنين وتدنيس المقدسات».

وأضافت أنه «سيتم اتخاذ قرارات هامة ومصيرية في حال استمرار هذه الاقتحامات والاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة ضد شعبنا في عدة مدن فلسطينية، والتي كان آخرها ما جرى اليوم في مدينة رام الله، وخاصة اقتحامها لمقرات رسمية».

وعبرت الرئاسة عن «رفضها وإدانتها الشديدة لاستمرار الاقتحامات للأراضي الفلسطينية، والتي تجاوزت كل الحدود بشكل لا يمكن السكوت عليه بعد الآن».

واعتبرت أن «هذه الاقتحامات المتواصلة تشكل خرقا فاضحا للاتفاقات الموقعة كافة، وبناء عليه فإن القيادة ستقوم بتقييم الوضع بشكل تهائي لاتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة الضرورية التي تحمي وتخدم مصالح شعبنا».

كانت وكالة (وفا) قد ذكرت إن قوات إسرائيلية اقتحمت أمس مقرها في رام الله التي شهدت مواجهات متكررة.

وذكرت وكالة (وفا) الرسمية، أن القوات الإسرائيلية «منعت الصحفيين والعاملين داخل المقر من مغادرته» واستهدفت مصوري الوكالة بقنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت ما أسفر عن إصابة الموظفين بحالات اختناق.

استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال في الخليل .. وإصابة 11 في مواجهات على أطراف غزة

وأضافت، أن تلك القوات «دققت في هويات الموظفين المتواجدين في مكاتبهم ومنعتهم من مغادرتها، واعتدت على مصور بالدفع والألفاظ النابية واستولت على تسجيلات فيديو كاميرات المراقبة للفترة الممتدة منذ مساء أمس حتى مساء اليوم».

واستنكر المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني الوزير أحمد عساف الاقتحام الإسرائيلي واعتبر ذلك «جريمة تضاف إلى سجل جرائم الاحتلال بحق الإعلام الفلسطيني».

كما نددت وزارة الإعلام الفلسطينية بالحادثة وطالبت مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراره (2222) الخاص بتوفير الحماية للصحافيين، وضمان منع إفلات المعتدين عليهم من العقاب.

من ناحية أخرى أصيب 11 فلسطينياً الإثنين، في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي على أطراف قطاع غزة، بحسب ما أعلنت مصادر فلسطينية.

وذكرت المصادر، أن 11 متظاهراً أصيبوا بالرصاص الحي وعشرات بالرصاص المطاطي والاختناق والشظايا خلال مواجهات على أطراف بلدة بيت لاهيا الحدودية شمال القطاع.

وجرت المواجهات بالتزامن مع انطلاق المسير البحري رقم 19 في بحر قطاع غزة، تحدياً للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منتصف 2007.

واندلعت المواجهات في إطار مسيرات العودة الشعبية التي شهدت استشهاد 223 فلسطينياً، وإصابة أكثر من 24 الف آخرين منذ انطلاقها خلال مواجهات شبه يومية مع الجيش الإسرائيلي في 30 مارس الماضي للمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع المفروض منذ 11 عاما.

من جهة أخرى قالت مصادر فلسطينية، إن عشرات الشبان أصيبوا، الإثنين، بحالات اختناق، جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع، وبجروح بالرصاص المطاطي خلال مواجهات اندلعت عند مدخل مدينة رام الله الشمالي، وامتدت إلى داخل المدينة.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلاً من موقع المواجهات واعتدوا عليه بالضرب، واعتلت أسطح عدد من البنايات منها مقر وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، وفقاً لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا» اليوم الإثنين.

وأفادت المصادر، بأن قوات الاحتلال اقتحمت منذ ساعات الصباح مدينة رام الله، وسيرت آلياتها العسكرية في عدد من الشوارع، وتقوم بين الفينة والأخرى باقتحام محلات تجارية، وتستولي على كاميرات المراقبة، وتفتش عددا من البنايات السكنية.

من جهتها نددت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، الإثنين، باعتقال إسرائيل صحفيين إثنين من الضفة الغربية.

واعتبرت النقابة، في بيان صحفي، أن هذا الإجراء «يندرج في إطار الاعتداءات المتواصلة على الصحفيين، وجولة أخرى من جولات حرب الاحتلال على حرية الكلمة، ومحاولة لطمس جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني».

ودعت النقابة الاتحاد الدولي للصحفيين، وكافة الجهات ذات العلاقة بحرية العمل الصحفي إلى العمل الجاد والضغط على السلطات الإسرائيلية للإفراج عن الصحفيين المعتقلين اليوم وجميع الأسرى الصحفيين ووقف الاعتداءات بحقهم.

من جانب اخر توقف عدد من المواقع الإلكترونية التابعة لفصائل فلسطينية، ومواقع إخبارية، بعد هجمات إلكترونية مجهولة المصدر.

وقال مركز «صدى سوشيال» الفلسطيني إن «عدداً من المواقع الفلسطينية توقفت بعد هجمات إلكترونية مجهولة المصدر».

وأضاف المركز، أن المواقع التي توقفت هي «وكالة صفا الإخبارية، وبوابة الهدف الإخبارية، وموقع حركة حماس الرسمي، وموقع الجبهة الشعبية، وموقع قناة الأقصى، وموقع إذاعة صوت الأقصى، ووكالة سما الإخبارية، وصحيفة الرسالة نت».

ونجح عدد من المواقع في العودة إلى العمل بعد السيطرة على الاختراق، إلا أن مواقع أخرى لا زالت متوقفة.

ولم تعرف بعد هوية الجهة المُخترقة، لكن مصادر فلسطينية رجحت أن تكون إسرائيل مصدرها، خاصة أن الهجوم اعتمد برامج متطورة، وكان مكثفاً ومُركزاً ومتزامناً، ما يعني حاجة المهاجمين إلى إمكانيات متطورة لتنفيذ هذه المهمة.

لبنان يعلن إحباط هجومين إرهابيين في مايو

وزير الداخلية أثناء المؤتمر الصحافي

بيروت – «وكالات»: أعلن وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق، إحباط مؤامرة لمتشددين مقرهم سوريا لشن هجومين هذا العام ضد أماكن عبادة ومواقع للجيش اللبناني.

وكشف في مؤتمر صحفي تلفزيوني عن عملية أمنية أنجزتها شعبة المعلومات وأطلق عليها اسم «الجبهة القاتلة».

وأضاف إنه تم التخطيط للهجومين من محافظة إدلب السورية التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة وتم تحديد موعدهما ليتزامنا مع الانتخابات العامة اللبنانية التي جرت في مايو الماضي.

وأوضح أن شعبة المعلومات كشفت محاولة تهريب متفجرات إلى لبنان بعد مراقبة سوري لـ10 أشهر، كان يتواصل مع قيادته في إدلب، وجرى تغيير هذه القيادة مرتين، معلنا عن أنه «فوجئ بأن مصدر توجيه العمليات هو إدلب إذ لم نكن نظن أن فيها مركزا للعمليات».

وقال إن قوات الأمن الداخلي اللبنانية رصدت الخطة وأحبطتها وإن البلاد ما زالت آمنة للمواطنين والزائرين.

لیبیا: استنفار قوات حفتر في «الهلال النفطي»

طرابلس – «وكالات»: أفاد مصدر ليبي بأن غرفة عمليات سرت الكبرى التابعة للقيادة العامة للقوات، التي يقودها المشير خليفة حفتر، أعلنت حالة الاستنفار القصوى لجميع الوحدات العسكرية والكتائب المسلحة، في منطقة رأس لانوف، في الهلال النفطي الليبي.

وأوضح المصدر القريب من غرفة عمليات سرت الكبرى، التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة، أن الاستنفار جاء بعد رصد تحركات لقوات آمر حرس المنشآت النفطية السابق إبراهيم الجضران، و«سرايا الدفاع عن بنغازي» و«كتائب تابعة من المعارضة التشادية في جنوب غرب مدينة سرت.

ويأتي ذلك بعد غداة إعلان المؤسسة الوطنية، التابعة لحكومة الوفاق الليبية في طرابلس، حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي بسبب «خطر يهدد سلامة العمال نتيجة للإغلاق القسري للحقل من قبل ميليشيات تدعي انتماءها لحرس المنشآت النفطية».

دمشق تتهم القوات الأمريكية والفرنسية والتركية بالتنقيب عن الآثار

سوريا: تسريح ضباط التحقوا بالجيش منذ 5 سنوات

جنود في الجيش السوري

دمشق – «وكالات»: أصدر الجيش السوري، الإثنين، قرارا بتسريح ضباط التحقوا بالخدمة العسكرية، سواء كمجندين أو كاحتياط، منذ خمس سنوات، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية «سانا»، في قرار هو الثاني من نوعه هذا العام.

ونقلت الوكالة أن قيادة الجيش أصدرت أمرا إداريا يقضي بإنهاء الاحتفاظ بالضباط المجندين من عناصر الدورة 249 والدورة 248 وما قبلهما «الذين أتموا خمس سنوات احتفاظ حتى تاريخ الأول من يناير 2019».

وأوضح مصدر عسكري أن «القرار يشمل ضباط دورتي 248 و249 ومن حالت عقوبات إدارية دون تسريحه مع ضباط الدورات السابقة لهما».

كما أصدر الجيش قرارا ينهي بموجبه «الاستدعاء للضباط الاحتياطيين الملتحقين خلال عام 2013 الذين يتمون 5 سنوات بالخدمة الاحتياطية حتى تاريخ الأول من يناير 2019».

ومن المفترض أن يطبق القرار اعتبارا من 16 ديسمبر الحالي.

وهذه المرة الثانية العام الحالي، التي يجري فيها تسريح عناصر في الجيش، إذ كان الجيش السوري سرح في يونيو 2018 صف الضباط والاحتياطيين في الدورة 102، ممن قاتلوا في صفوفه طيلة سنوات النزاع الذي بدأ في العام 2011.

وتأتي قرارات التسريح بعد انتصارات ميدانية عدة حققها الجيش السوري خلال السنوات الثلاث الماضية حيث تمكن من استعادة أكثر من ثلثي البلاد.

وتتيح استعادة مناطق واسعة للجيش تجنيد عدد كبير من الشبان المقيمين فيها ممن كانوا تخلفوا عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية خلال السنوات الماضية.

وفي أكتوبر الماضي، أصدر الرئيس السوري، بشار الأسد، عفوا عاما عن العسكريين الفارين والمتخلفين عن الالتحاق بالخدمة الالزامية خلال سنوات الحرب.

قبل اندلاع النزاع، كانت السلطات تلزم الشبان عند بلوغهم سن الـ18 تأدية الخدمة الالزامية في الجيش لمدة تتراوح من عام ونصف الى عامين.

وبعد انتهاء هذه المدة، يُمنح كل شاب رقما في الاحتياط ويمكن للسلطات ان تستدعيه في أي وقت للإلتحاق بصفوف الجيش خصوصا في حالات الطوارئ.

لكن بعد اندلاع النزاع، بات هؤلاء الشبان يخدمون لسنوات طويلة.

وخسر الجيش السوري خلال سنوات الحرب وفق محللين أكثر من نصف عديده الذي كان يبلغ 300 الفا جراء مقتلهم أو إصاباتهم أو انشقاقهم أو سفرهم خارج البلاد.

من ناحية أخرى اتهمت دمشق الإثنين، القوات الأمريكية والفرنسية والتركية المنتشرة في مناطق واسعة في شمال سوريا بالقيام بأعمال تنقيب «غير شرعية» عن الآثار، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن مصدر في وزارة الخارجية.

وقال المصدر: «تدين وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية أعمال الحفر والتنقيب غير الشرعية عن الآثار التي تقوم بها القوات الأمريكية والفرنسية والتركية وعملائها في منبج وعفرين وإدلب والحسكة والرقة وغيرها من المناطق الواقعة تحت احتلالها».

وتتواجد قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن، والداعمة للمقاتلين الأكراد، في مناطق في شمال وشمال شرق سوريا مثل الحسكة ومنبج والرقة، فيما تسيطر القوات التركية وفصائل موالية لها على منطقة عفرين (شمال)، كما تعد أنقرة صاحبة نفوذ في إدلب (شمال غرب) وتنتشر فيها عشرات نقاط المراقبة.

وأشار المصدر في وزارة الخارجية إلى «تصاعد وتيرة أعمال التنقيب والنهب والسرقة التي تطال التراث الثقافي السوري وتسهم في تخريبه وتدميره»، معتبرا أن «هذه الأعمال «تشكل جريمة حرب».

ودعت الخارجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) إلى «إدانة هذه الانتهاكات الجسيمة التي تطال التراث الثقافي السوري وفضح الأدوات المنفذة والجهات التي تقف وراءها».

وتعتبر دمشق تواجد قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي والقوات التركية في شمال البلاد «احتلالا» لأراضيها.

ونفى المتحدث باسم التحالف شون رايان، اتهامات دمشق، وقال إن «التحالف موجود فقط لالحاق الهزيمة بتنظيم داعش».

وكانت «سانا» نقلت الأحد، عن مدير الآثار والمتاحف في سوريا محمود حمود، اتهامه القوات الأمريكية والفرنسية بالقيام بأعمال حفر وسرقة في مواقع أثرية قرب مدينة منبج مثل جبل أم السرج والمدافن الأثرية والسوق القديم.

كما اتهمت المديرية في وقت سابق، وفق «سانا»، الفصائل السورية الموالية لتركيا بالقيام بأعمال «تنقيب غير شرعية وتخريب» موقع النبي هوري الأثري في عفرين، «الشاهد على حقبات تاريخية مهمة مثل الرومانية والبيزنطية والإسلامية».

وتمتلك سوريا، أرض الحضارات من الكنعانيين إلى العثمانيين، كنوزا تعود لزمن الرومان والمماليك وبيزنطة، مع مساجد وكنائس وقلاع صليبية.

منذ اندلاع النزاع في 2011، تضررت مئات المواقع الأثرية نتيجة المعارك والقصف فضلا عن أعمال السرقة والنهب، وأبرزها قلعة حلب وآثار مدينة تدمر مثل معبد بل وقوس النصر وأسد اللات.